# الاستثمار في محافظة المثنى الواقع والإمكانات المتاحة*

أ. م. د. موسى خلف عواد الباحث: بدر دحام عبد الله
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
badr.bader182@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 2014/6/30 تاريخ قبول النشر: 2014/9/30

**الملخص:**

تتزايد أهمية الاستثمارات يوماً بعد يوم، فهو يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية باعتبار عاملاً محدداً للنمو وتطوير الإنتاجية.

لذا سنحاول في هذا البحث معرفة واقع المناخ الاستثماري وإمكاناته المتاحة في محافظة المثنى، وقد تبين لنا من خلال دراسة المناخ الاستثماري هنالك مجموعة من العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب (كالفساد الإداري، والبيروقراطية الإدارية، بالإضافة إلى عدم توفر البنى التحتية الملائمة) مما ولدت هذه العوامل بيئة طاردة للمستثمرين في المحافظة، وذلك على الرغم من توفر الإمكانات الاقتصادية المتاحة للمحافظة في كافة القطاعات (الزراعة والصناعة والإسكان والسياحة...الخ)، ونختم هذا البحث ببعض الاقتراحات التي نعتقد بأنها ستساهم في تحسين مناخ الاستثماري في محافظة المثنى.

## Investment in Al- Muthana Province: Reality and the Available Capacities

Assist Prof. Mosa Kh. Awad
Research: Badr D. Abdulla
The College of Administration and Economics/Al- Qadisiyia University

## Abstract

The investment importance is increasing day after day, it has a main role at the economical life as deemed as a leader element for growth and developing the production.

So that we shall try through this research to known the reality of the investment atmosphere and its available capacities at Muthana province, while we studied the investment atmosphere we found that there is a group of effective elements on the investment decisions for the local and foreign investors (as administration corruption, administrational bureaucracy in addition to lack of suitable infrastructures) which led to create expeller elements for the investors in the province (agriculture, industry, housing and tourism … etc.), this research ended with some suggestions that we believe to contribute in improving the investment atmosphere at Muthana province.

**المقدمة :**

يعد الاستثمار واحداً من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها الدور الكبير في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ،وبالتالي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تلكؤ الأنشطة التنموية هو ضعف أو غياب الاستثمارات المحلية من جهة والأجنبية من جهة أخرى ، ولا يمكن أن تنمو هذه الاستثمارات إلاّ اذا توفرت له بيئة مناسبة تحمل في طياتها بيئة اقتصادية قابلة للتنبؤ، وأنظمة قانونية قوية ، ومستويات فساد منخفضة...الخ ، لذا تبرز أهمية هذا الموضوع هو يجب العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لأجل تفعيل الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية لمحافظة المثنى ، وذلك

* بحث مستل

من خلال تشخيص ومعالجة نقاط الضعف التي تعاني منها المحافظة خاصتاً فيما يتعلق بالأجواء الأمنية التي تخص المستثمر وظاهرة الفساد الإداري والمالي التي أصبحت متفشية في أغلب دوائر الدولة بالإضافة إلى ضعف البنى التحتية.

**هدف البحث:**

يهدف البحث إلى المساهمة في تفعيل دور الاستثمار للتنمية الاقتصادية في محافظة المثنى، وذلك بانتهاج سياسة طموحة في مجال الاستثمار تعمل على المزيد من الإجراءات والحوافز من جهة، وتذليل المعوقات والحواجز التي تعترض عملية جذب الاستثمارات من جهة أخرى.

**مشكلة البحث:**

تعاني محافظة المثنى من عدم توفر البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات ولأسباب كثيره تتعلق منها بتردي البنى التحتية ووجود البيروقراطية الإدارية فضلاً عن التداعيات الوضع الأمني التي ينظر أليه المستثمرون نظرة عامة إلى العراق، كل ذلك أنعكس سلباً على قدوم الاستثمارات لمحافظة المثنى.

**فرضية البحث:** تستند فرضية الدراسة إلى ((وجود إمكانات حقيقية من الموارد الاقتصادية المادية والبشرية كمقومات أساسية لقيام العملية الاستثمارية في محافظة المثنى ولكن هناك حاجة ماسة لتفعيل دور هذه الاستثمارات من خلال توفير مناخ استثماري سليم لها والتي من شأنها تساعد على النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة)).

**منهجية البحث:**

أعتمد البحث أسلوب دراسة الحالة وهي الطريقة المثلى لدراسة مثل هذا النوع وتطلب هذا النهج دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري وسبل تطويرها.

**هيكلة الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف البحث قسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: معنى الاستثمار (اطار مفاهيمي).

المبحث الثاني: واقع البيئة الاستثمارية في محافظة المثنى.

المبحث الثالث: الإمكانات الاستثمارية المتاحة في محافظة المثنى.

## المبحث الأول: (الاستثمار البيئة الاستثمارية اطار مفاهيمي)

### أولا: مفهوم الاستثمار

يحتل الاستثمار أو (التكوين رأس المال) موقعاً بارزاً في الفكر الاقتصادي القديم والمعاصر لدوره الفعال في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ يمثل الاستثمار احد الفعاليات الأساسية التي تناط بها حركة الاقتصاد القومي لأي مجتمع، وتدور حول هذه الفعاليات الحياة الاقتصادية فأما تنمو وتزدهر وأما تتقلص وتنكمش وذلك وفقاً للتغيرات التي تطرأ على هذه الفعاليات بسبب التداخل والترابط القائم فيما بينها .

وقد ظهرت مفاهيم عدة للاستثمار ، وذلك حسب الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها للعملية الاستثمارية لكنها هذه المفاهيم تنصب في النهاية كلها لمضمون واحد ومن هذه المفاهيم كالآتي:

أـــ الاستثمار هو عملية التضحية بأتباع رغبة استهلاكية حاضرة بهدف الحصول على إشباع اكبر في المستقبل ، وعليه يكون المستثمر مستعداً لتحمل درجة معينة من المخاطرة ، كما انه يتوقع الحصول على مكافأة أو عائد ثمناً لمخاطرته [1].

**ب**ـ والاستثمار هو العملية الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد ، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس مال قديم [2].

**ج** ـ كما عرف الاستثمار على انه يوظف الأموال المتاحة (مؤكدة) في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل أي (غير مؤكدة) ويقصد بالتدفقات وهي التعويضات التي

يحصل عليها المستثمر بدلاً من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى عن رأسماله [3].

ونستخلص مما تقدم إلى إن الاستثمار الذي نقصده هو في الواقع الفعل الذي يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية ، ولما كانت زيادة الطاقة الإنتاجية أو القدرة الإنتاجية للمجتمع تأتي عن طريق القيام بالاستثمارات الحقيقية لذا فأن تكوين رأسمال (capital formation) هو في واقع مجموع الاستثمارات الحقيقية التي يقوم بها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة .

**ثانياً: أهمية الاستثمار:**

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين وخاصتاً بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك باعتباره العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من جهة وكمية وكيفية هذا النمو من جهة أخرى، أي أن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وان الأخير تتوقف على القدرة على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحابه في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمار المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية .

وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من التغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى [4].

**ثالثاً: أنواع الاستثمار:**

هناك أنواع متعددة للاستثمار وذلك طبقاً للهدف والغرض والوسائل والعائد الذي يراد أن يصل أليه ومن أنواعه.

أ. الاستثمار المحلي (الداخلي): وهو الاستثمار الذي ينتقل إلى البلد الذي يراد به أن تقام المشاريع الاستثمارية حيث يتم تمويله من مصادر داخلية والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

ـ الاستثمارات العامة: وهي القائمة على القطاع العام أو الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بهدف ودوافع عامة، مثل (زيادة الرفاهية العامة، تخفيض حدة البطالة، والاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو) [5].

ـــ الاستثمارات الخاصة: وهي الاستثمارات التي يتم تمويلها وتشغيلها من قبل المنظمين والمستثمرين ويكون دافعها الأساسي هو الربح [6].

**ب. الاستثمارات الخارجية (الأجنبية):** وهي توظيفات الأموال - غير الوطنية - في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، أي انه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في بلد أخر حيث يكون له الحق في أدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو من بلد الإقامة أي كان هذا المستثمر فرداً أم شركة أو مؤسسة [7] **وتكون تصنيفات هذه الاستثمارات كالتالي** [8] .

ـــ استثمارات أجنبية مباشرة: وهي تعني تملك المستثمر الأجنبي أصول وأنشطة اقتصادية لدى دولة أخرى بحيث يمكنه من التحكم بها ، وتكون طبيعة هذه الاستثمارات طويلة الأجل في أصولها الإنتاجية حيث تمنح للمستثمر نفوذ مباشرة من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على أدارة المشروع، ويحدد الحد الأدنى لهذه الملكية بنسبة (10%)، أما الحد الأعلى فتختلف حسب سياسات البلد المضيف للاستثمارات.

ـــ استثمارات أجنبية غير مباشرة: والتي يقصد بها الاستثمار في الأوراق المالية حيث تكون على شكل قروض (أجنبية) أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وتكون مدة هذه الاستثمارات في الغالبية قصيرة الأجل لا يتبعها التحكم في أدارة المشروع، ويلاحظ أن مثل هذا النوع من الاستثمارات يبحث عن عائد لرؤوس الأموال.

## المبحث الثاني: (واقع البيئة الاستثمارية في محافظة المثنى)

### أولا: المناخ الاستثماري في محافظة المثنى:

يشير المناخ الاستثماري على انه مجمل من الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية... الخ، التي تشكل المحيط الذي يجري فيه العملية الاستثمارية وان هذه العناصر عادةً ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض وتشكل في مجملها مناخ للاستثمار الذي بموجبه يؤثر ايجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية أما محفزة وجاذبة لرأسمال أو طارده له [9].

وتعد محافظة المثنى ذات مناخ حيوي للاستثمارات بجميع أشكاله وفي كافة القطاعات أهمها القطاع (الصناعي، والزراعي، والسياحي) وذلك نظراً لما تتميز به المحافظة من مقومات وموارد تمثل بيئة أو مناخ مناسب للاستثمارات، وسوف نوضح فيما يلي أهم عوامل المناخ الاستثماري الجاذبة أو الطاردة في محافظة المثنى على النحو الآتي:

**1ـ العوامل الجاذبة للاستثمار في محافظة المثنى**: أن لمحافظة العديد من المزايا والعوامل التي تعمل على جذب الاستثمارات أليها سواء كانت تلك الاستثمارات محلية أو أجنبية، أهم هذه العوامل:

**أ. الاستقرار السياسي والأمني:** يعد المناخ السياسي والأمني من أهم العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري سلباً أم إيجابا ، حيث يحدث الأثر الايجابي للمناخ الاستثماري في حالة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني داخل البلد المضيف والذي ينظر أليه من خلال نظام الحكم واستقرار الحكومات وطبيعة العلاقة السياسية والحالة الديمقراطية السائدة في هذه البلد ، أما الأثر السلبي فيحدث في حالة تحقيق العدمية في الاستقرار السياسي والأمني الذي يعتبر عاقاً أمام دخول الاستثمارات سواء كانت الاستثمارات محلية أم أجنبية [10]. ووفقاً لذلك فأن المناخ الاستثماري في محافظة المثنى يمتاز بالاستقرار السياسي والأمني إذ تعتبر أولى المحافظات العراقية التي استلمت الملف الأمني بعد سقوط النظام عام (2003) وذلك يعود إلى نتيجة التركيبة الديمغرافية وتماسك أهالي المحافظة ، يعد هذا العامل ذات أهمية لدخول الاستثمارات للمحافظة .

**ب. توفر الموارد الطبيعية**: أن توفر الموارد الطبيعية بشكل كبير في أي بلد أو منطقة معينة تكون هذه المنطقة محط للتنافس الاستثماري بين الشركات العالمية ورجال الأعمال، وهذا ما تتميز به محافظة المثنى بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية المختلفة والتي تأتي في مقدمتها الأراضي الزراعية إذ تحتوي المحافظة على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى وجود نهر الفرات الذي يمر في أراضيها والجداول المتفرعة منه، ووفرة المياه الجوفية في بادية السماوة مما جعل هذه وجهه للاستثمارات الزراعية، كما تحتوي تربة المحافظة على العديد من الموارد الداخلة في صناعة المواد الأولية مثل (حجر الجيري، وصخور الجبس) التي يمكن الاستفادة منها في مواد البناء، أن كل هذه الموارد وغيرها تجعل محافظة المثنى من المحافظات العراقية المنافسة بقوة على الاستثمارات في بيئتها نتيجة توفر الفرص الاستثمارية.

**ج. توفر الأيدي العاملة الماهرة:** من الأهمية القول بأن تطور وسائل الإنتاج في مختلف المجالات الاستثمارية تتطلب قدر معين من المهارات المهنية والتي تعتبر من أهم العوامل المحددة لجذب الاستثمارات، أي أن توفر الأيدي العاملة الماهرة يترتب عليه عدم البحث عن يد عاملة أجنبية مما توفر على المستثمرين تحمل الفارق في الأجر بين اليد العاملة الماهرة المحلية والأجنبية وتتميز محافظة المثنى بوفرة الخبرات والأيدي العاملة الماهرة والكفاءات العالية في كافة القطاعات الحيوية وذلك بدليل أن من يدير عمل القطاعات الإنتاجية الكبير في المحافظة هي طاقات وخبرات محلية فعلى سبيل المثال (مصفى نفط السماوة ومعمل اسمنت السماوة ومعمل اسمنت المثنى) تديره طاقات محلية بنسبة (100%) من العاملين فيه. (بالإضافة إلى ذلك أن معمل اسمنت الدوح الاستثماري فقد بلغت نسبة العاملين المحليين فيه حوالي (70%) وهذا ما يشكل إلى وفرة الأيد العاملة المهارة في المحافظة بنسبة كبيرة وعامل مهم في جذب الاستثمارات) [11] .

**د. الترويج الإعلامي:** يعتبر العنصر الإعلامي من النقاط الرئيسية التي تهتم في البحث عن البيئة الاستثمارية في أي مكان تتوفر فيه الفرص الاستثمارية، فأن التغطية الإعلامية في العراق خلال

السنوات التي تلت سقوط النظام مباشرة لعام (2003) كانت تركز فقط عما يجري في العراق بصورة عامة من أحداث سياسية وأمنية دون التركيز على الجانب الاقتصادي الأمر الذي اثر سلباً على جذب الاستثمارات لكن بعد تأسيس هيئة الاستثمار الوطنية وفتح هيئاتها الفرعية في المحافظات العراقية أخذت هذه الهيئات تهتم بالترويج الإعلامي عن الفرص الاستثمارية المتوفرة لديها.

ولقد قامت هيئة استثمار محافظة المثنى بإصدار الخارطة الاستثمارية لعام (2011-2014) التي توضح من خلالها الفرص الاستثمارية المتاحة والمعلومات عن المناخ الاستثماري في المحافظة، كما قامت الهيئة استثمار المثنى بالاشتراك في العديد من المعارض الدولية لغرض الترويج مثل (معرض بغداد الدولي ومعرض أربيل الدولي ومعرض البصرة الدولي) بالإضافة إلى ذلك تقوم الهيئة استثمار محافظة المثنى بنشر مجلة دورية تعرف باسم (مجلة المثنى الاستثمارية) والتي تصدر من قبل الهيئة [12] وان هذه الأمور التي تقوم بها الهيئة من ترويج أعلامي تعطي من خلاله الصورة الواضحة والكاملة للمستثمرين وذلك لمعرفة بيئة ومناخ الاستثماري في محافظة المثنى عن بعد.

**و. الحوافز والضمانات القانونية:** أن الحوافز التي تضعها الدولة للمستثمر وكذلك الضمانات القانونية المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي تسهل وتحمي المستثمر، كقانون حرية التملك وحماية الملكية وفض المنازعات وقوانين المنافسة ، كلها تؤثر في قرار الاستثماري وتشكل أما عوامل جاذبه أو طارده للاستثمارات.

فأن قانون الاستثمار رقم (13) سنة 2006 وتعديلاته اللاحقة عام 2010 في العراق يعتبر قانون جيد وفق تقدير الكثير من المختصين لأنه يلبي أهداف المستثمرين، إذ ركز على المساواة بالامتيازات والحقوق بين المستثمر المحلي والأجنبي وكذلك فتح الباب أمام المستثمرين الأجنبي والمحلي في كافة المجالات، كما منح أيضاً القانون المذكور العديد من المزايا والضمانات وذلك لما ورده في المواد (1) و(11) من حيث إخراج رأس المال وعائده والتداول في سوق العراق المالي واستئجار الأراضي لمدة (50) سنه وكذلك فتح الحساب بالعملة العراقي أو الأجنبية وعدم مصادرة علاوة على الإعفاءات الضريبة لمدة (10) سنوات قابله للتمديد[13] ، وهذا يعني أن قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 والتعديلات اللاحقة لسنة 2010 واضحة بحيث يوفر ركيزة أساسيه لقانون عصري لحماية المستثمرين الأجانب والمحليين.

**2.عوامل طارده للاستثمار في محافظة المثنى:**

هناك العديد من العوامل والاختلافات التي توجد في محافظة المثنى قد تحد من تدفق الاستثمارات إلى المحافظة وهي كالآتي:

**أ. تدني البنى التحتية في المحافظة:** أن ضعف البنى التحتية والخدمات الأساسية في محافظة المثنى قد تشكل عامل كبح في تدفق الاستثمارات إلى المحافظة، إذ تؤكد الشركات الاستثمارية بأن ضخامة ومتانة البنى التحتية سيكون انعكاسها ايجابياً على تكاليف والأعباء التي تتحملها داخل البلد المضيف للاستثمارات ، لذا لابد من العمل على أعادة بناء هذا القطاع الحيوي في محافظة المثنى، إذ ينقص المحافظة العديد من الخدمات الأساسية كشبكات الطرق والجسور والطاقة ... الخ فلا بد العمل على أعادة بناء هذا القطاع الأساسي لأجل تكون المحافظة مهيأة لجذب الاستثمارات.

**ب. وجود البيروقراطية الإدارية**: أن عدم تحقق إصلاح الأداء في مؤسسات الدولة كافة في ظل سيطرة التخطيط المركزي يشكل عقبة أمام وضع استراتيجية الإصلاح في المحافظات العراقية، فأن المستثمرين القادمين إلى البلد يضطرون لدفع نفقات مرتفعة ويصرفون وقت أكثر وجهد اكبر لأجل الحصول على أجازه استثماريه مما يوضح أن النظم الإدارية هي مرهقة ومربكة وقد تواجه المعاملات الخاصة بالاستثمارات تأخيراً بيروقراطيا، هذا ما يجعل بعض الموظفين يستغلون هذه الإجراءات لمصالحه الخاصة، وبالتالي تكون هذه الأمور عائقاً لجذب الاستثمارات الخارجية للبلد.

**ج. الفساد الإداري والمالي:** تعتبر هذه الظاهرة خطيرة حيث تتزايد في معظم مؤسسات الدولة في العراق هذا ما ينعكس على التكاليف لرأس المال المستثمر، فعلى الرغم من عدم توفر بيانات كافيه

حول ظاهرة الفساد الإداري في محافظة المثنى ألا أن العراق يعاني من آفة فساد أداري كبيرة وهذا ما جاء في مسوحات التي يقوم بها (مركز المسوحات الدولية الخاصة)، أضافه إلى (المؤسسة المالية للشفافية الدولية) إذ جاء العراق من حيث مستوى الفساد في نهاية التسلسل القائمة الخاصة بالبلدان التي تمارس الشفافية أي في المرتبة (178) [14] . أن هذا الترتيب يعطي صوره سوداء للمستثمر الخارجي من القدوم باستثماراته إلى العراق، وعليه لابد من تفعيل عمل الهيئات المسؤول عن ذلك ولا سيما الهيئة العامة للنزاهة فضلاً عن مكاتب المفتشين العامين في الوزارات العراقية، علماً أن تذيل العراق المراتب الأخيرة من حيث الفساد الإداري يبين أن دور تلك المكاتب غير ملموس وغير واقعي على ارض الواقع .

**ثانياً: حصة المحافظة من برنامج تنمية الأقاليم (الموازنة الاستثمارية)**

تعد استراتيجية أو موازنة تنمية الأقاليم الاستثمارية التي تخصصها الدولة احد أهم الأمور الهامة وحديثة الاستخدام في العراق، إذ تهدف هذه الإستراتيجية إلى التقليل التفاوت بين المحافظات ووحداتها الإدارية وخاصة في مجال الخدمات والبنى الارتكازية الأساسية وذلك من خلال تخصيص نسبة معينة من الموازنة الاستثمارية توضع تحت تصرف المحافظات لأجل توزيعها على الأنشطة والقطاعات التي تراها الإدارة المحلية ضمن أولويات التنموية وذلك بما يعزز اللامركزية التنمية في العراق [15] . وفي هذا الصدد يمكن أيجاز ابرز التخصيصات المالية لمحافظة المثنى من الموازنة الاستثمارية في العراق وذلك من خلال الجدول الآتي.

**جدول (1)**

**حجم تخصيصات المالية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة المثنى للفترة من (2009-2012) (مليون دينار )**

| السنة | التخصيصات الكلية لبرنامج تنمية الأقاليم | الأهمية النسبة % من العراق * | أجمالي المصروفات الفعلية | نسبة التنفيذ % |
|---|---|---|---|---|
| 2009 | 66300 | % 2.6 | 55730 | %84.1 |
| 2010 | 80772 | % 2.5 | 56164 | 96.5 |
| 2011 | 91565 | % 1.7 | 60040 | 69.6 |
| 2012 | 203933 | %1.9 | 122692 | 60.2 |

- وزارة المالية العراقية ، دائرة المحاسبة ، الكشوفات المالية للأعوام (2009-2010-2011-2012)
- تم احتساب الأهمية النسبية من قبل الباحث .

* الأهمية النسبية في العراق ما عدا إقليم كردستان

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يبين فيه بأن مجموع تخصيصات المالية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة المثنى لعام 2009 بلغ حوالي (66300) مليون دينار عراقي وبنسبة مقدارها (2.6%) من مجموع المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم في العراق والبالغ حجمها حوالي (2568319) مليون دينار ، أما بخصوص المصروفات الفعلية من ميزانية تنمية الأقاليم للعام نفسه فقد بلغ حوالي (55730) مليون دينار وبنسبة تنفيذ وصلت (84.1%) من مجموع الأموال المخصصة لمحافظة المثنى .

أما بالنسبة للأعوام (2010، 2011، 2012) فقد شهدت ارتفاع ملحوظ من التخصيصات المالية للمحافظة اذ بلغت مقدارها (80772 ، 91565 ، 203933) مليون دينار على التوالي لكن هذه الارتفاع صاحبه انخفاض لأهمية المحافظة من مجموع تخصيصات لعموم العراق إذ وصلت لعام (2012) حولي (1.9%) من مجموع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم وذلك بعد أن كانت أهمية النسبة لعام 2009 حوالي (2.6%) أما بالنسبة لنسبة التنفيذ من تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم في المحافظة فهي الأخرى شهدت انخفاض تدريجي حتى وصلت لعام (2012) بنسبة تنفيذ حوالي (60.2%) وبمبلغ مصروف قدره (122692) مليون دينار عراقي، بعد أن كانت نسبة التنفيذ لعام (2009) حوالي (84.1%) ، وهذا مما يؤثر إلى تراجع في المجهودات التنموية وعجز المحافظة عن ترجمة أهدافها المرسومة في جذب الاستثمارات .

**ثالثاً: حجم الاستثمارات في محافظة المثنى:** بعد عام (2003) شهد العراق انفتاح اقتصادي على العالم الخارجي اقليمياً وعالمياً مما دفع العديد من الشركات العربية والأجنبية إلى تدفق رؤوس

الأموال لغرض الاستثمار في كافة محافظات العراق ، وأحدى تلك المحافظات هي محافظة المثنى وذلك بسبب توفر البيئة المناسبة لتلك الأموال.

وفي السياق نفسه لقد قامت هيئة استثمار محافظة المثنى خلال الفترة المحصورة ما بين عامين (2008 – 2012) بمنح أكثر من (113) اجازة مشروع استثمارية في المحافظة سواء كانت الإجازة لمستثمر محلي أو أجنبي بلغ عدد المنفذ منها حوالي (62) مشروعاً تتراوح نسبة التنفيذ لهذه المشاريع ما بين (20-80%) [16] وهذا يعبر إلى وجود خلل في تنفيذ المشاريع المستثمرة في المحافظة، ويمكن توضيح حجم تدفق رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية في محافظة المثنى خلال الفترة من (2008-2012) من خلال الجدول الآتي.

**جدول (2) تطور حجم تدفق رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية المستثمرة في محافظة المثنى للفترة من (2008-2012) القيمة (دولار) أمريكي**

| السنة | رؤوس أموال محلية (1) | رؤوس أموال عربية (2) | رؤوس أموال أجنبية (3) | إجمالي رؤوس الأموال (4) | إجمالي رؤوس الأموال غير المحلية (5) | النسبة المئوية 5/4 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 332.650.000 | - | - | 332.650.000 | - | صفر% |
| 2009 | 23.977.100 | - | - | 23.977.100 | -- | صفر % |
| 2010 | 140.551.878 | 400.000.000 | - | 540.551.878 | 400.000.000 | %73.9 |
| 2011 | 139.553.113 | 85.838.000 | 85.000.000 | 310.391.113 | 170.838.000 | %55 |
| 2012 | 1.070.538.296 | - | - | 1.070.538.296 | - | صفر% |
| المجموع | 1.707.270.387 | 485838000 | 85.000.000 | 2278108442 | 570838000 | |

المصدر: جمهورية العراق، محافظة المثنى، هيئة استثمار المثنى، قسم النافذة الواحدة، بيانات غير منشوره (2013).

يوضح الجدول (1) وجود تذبذب في حجم مشاركة رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في محافظة المثنى خلال الفترة ما بين (2008-2012)، إذ بلغت حجم رؤوس الأموال المستثمرة للعاملين (2008-2009) في المحافظة حوالي (332.650.000) و (23.977.100) مليون دولار على التوالي وكانت نسبة الأموال المستثمرين المحلين هي (100%) أي لم تكن هناك مشاركة في استثمارات عربية وأجنبية لتلك الفترة.

أما في العامين (2010-2011) شهد ارتفاع ملحوظ في حجم رؤوس الأموال المستثمرة في المحافظة إذ بلغت حوالي (540.551.878) و (310.391.113) مليون دولار على التوالي ، وان هذا الارتفاع جاء نسبة إلى مشاركة رؤوس الأموال العربية والأجنبية إذ بلغت الأموال المستثمرة لعام (2010) حوالي (400.000.000) مليون دولار أي بنسبة (73.9%) من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في المحافظة والبالغة (878 و 551 و 540) مليون دولار، أما في عام (2011) بلغت حجم رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمحافظة حوالي (170.838.000) مليون دولار وبنسبة قدرها حوالي (55 %) من رؤوس الأموال المستثمرة في المحافظة والبالغة حوالي (310.391.113) مليون دولار، أما في عام (2012) شهد ارتفاع كبير في حجم رؤوس الأموال المستثمرة في محافظة المثنى لكن هذا الارتفاع تزامنه مع اختفاء في حجم رؤوس الأموال العربية والأجنبية للعام نفسه، أي أن حجم رؤوس الأموال المستثمرة في المحافظة هي كلها رؤوس أموال محلية ، وهذا يدل على قدرة المستثمر المحلية في المنافسة مع المستثمرين الأجانب ،وقدرة رؤوس الأموال المستثمر المحلي حوالي (1.070.538.296) دولار أي بنسبة (100%)من حجم الاستثمارات في محافظة المثنى لعام (2012)،هذا ما بين إلى أن هنالك تخوف كبير للمستثمر الأجنبي من بقاء استثماراته لفترة طويلة في محافظة المثنى وذلك في ظل عدم وجود استقرار السياسي للسلطة المركزية بالإضافة إلى تفشي الفساد الإداري ووجود البيروقراطية الإدارية ،مما جعل المستثمر الأجنبي يغادر المحافظة وبالتالي ينعكس سلباً في أيجاد تنميه مستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية للمحافظة.

## المبحث الثالث
## (الإمكانات الاستثمارية المتاحة في محافظة المثنى)

مثلما يبحث المستثمر عن المزايا الاقتصادية والقانونية لتعظيم أرباحه وحماية استثماراته فأنه يبحث عن الفرص والإمكانات المتاحة في البلدان التي يستطيع من خلالها تحقيق اكبر عائد ممكن من استثماراته، وقد يجد المستثمر في محافظة المثنى ضالته وذلك لما يتوفر فيها العديد من الفرص الاستثمارية الكبيرة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، ولأجل الوقف على الفرص الاستثمارية المتاحة الغير مستغله في محافظة المثنى سوف نتناول أهم القطاعات الممكن الاستثمار بها من خلال عرض الخصائص التي تتميز بها، وهي على النحو التالي:

**1ـ القطاع الزراعي:** وقد ذكر سابقاً أن محافظة المثنى تعد هي ثاني اكبر محافظة في العراق من حيث المساحة بعد محافظة الانبار ، فتنوع فرص الاستثمار فيها بين القطاع الصناعي والسياحي والترفيه والإسكان إضافة إلى مختلف القطاعات الأخرى ، ألا أن القطاع الزراعي يأتي متعدداً على تلك القطاعات بجملة من المميزات التي تؤهل المحافظة أن تكون سلة العراق الغذائية في المستقبل القريب (فالمساحات الواسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في بادية السماوة وعلى ضفتي نهر الفرات وتفرعاته وسط الحلة الذي يصب في مدينة الرميثة والمياه السطحية من الأنهار المذكورة آنفاً ، والمياه الجوفية التي تشير الدراسات الجيولوجية إلى وفرتها بكميات هائلة في بادية السماوة وقريبة من سطح الأرض، بالإضافة إلى وجود الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة)

أن كل هذه الخصائص وغيرها منحت محافظة المثنى فرصة بأن تكون محط أنظار الشركات المحلية والأجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية في القطاع الزراعي وخصوصاً بعد عام 2003 ، إذ كان هذا القطاع ولسنوات عدة دون استغلال امثل وذلك نتيجة ما يعاني من تخلف المكائن والآلات الزراعية وقلة وجود الدعم للفلاحين الأمر الذي يجعل السوق العراقية عموماً تعتمد على الخارج لاستيراد المنتجات الزراعية ، ويمكن مما تقدم وضع أهم الفرص الاستثمارية للقطاع الزراعي في محافظة المثنى من خلال الجدول رقم (2) الآتي :

**الجدول (3)الفرص الاستثمارية في للقطاع الزراعي في محافظة المثنى**

| ت | اسم المشروع | الموقع | الطاقة الإنتاجية | الكلفة التخمينية | مساحة الأرض |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | محطة تسمين عجول | المنطقة الشرقية من المحافظة | 1000 رأس ماشية | 2-3 مليون | ارض زراعية 50 دونم |
| .2 | بحيرة تربية اسماك | الجهة الجنوبية الغربية من المحافظة | مليون سمكة | 2-2.5مليون | ارض زراعية 100دونم |
| .3 | مصنع لتعليب التمور | مدينة السماوة | حسب دراسة المستثمرون | 10 مليون | ألف دونم |
| .4 | مجزرة دجاج حديثة | مدينة السماوة | 10000طير يومياً | 450000 ألف | متوفر حسب حجم المشروع |
| .5 | الزراعة المغطاة | بادية السماوة | 20 طن للبيت الواحد | 600.000 ألف | ارض زراعية في البادية الغربية لمحافظة المثنى |
| .6 | مشروع تربية وإنتاج فروج اللحم | السماوة | 80000 ألف فروج لحم لكل 60 يوم | 10 مليون | الجهة الغربية من المحافظة بمساحة 25 دونم |
| .7 | مصنع لخلط وإنتاج الأعلاف | في الجهة الغربية في قضاء الخضر | 125 طن يومياً | 10-15 مليون | ارض زراعية تقدر حوالي 15 دونم |
| .8 | مشروع زراعة محاصيل إستراتيجية | بادية السماوة الغربية | حسب المساحة المزروعة | 1-1.5 مليون | 50 دونم |

المصدر : جمهورية العراق ، محافظة المثنى ، هيئة استثمار المثنى ، قسم العلاقات العامة ، بيانات غير منشوره (2013).

**2- القطاع الصناعي:** يعاني القطاع الصناعي في محافظة المثنى لجملة من الاختلافات وذلك نتيجة الظروف التي مر بها العراق خلال فترة العقود الثلاثة الماضية، لكن تلك الاختلافات لا تعكس واقع القطاع الصناعي في المحافظة لاسيما مع وجود الموارد الاقتصادية والإمكانات الذاتية الوفير فيما لو استغلت هذه الموارد استغلالاً أمل لامكن ان تحقق هذه المحافظة انجازات

مهمة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الصناعات التحويلية ومن امثلة على هذه الموارد :

ـــ توفر المواد الأولية للصناعات الإنشائية والقلوية .

ـــ توفر الأيدي العاملة الماهرة وانخفاض مستوى أجورهم .

ـــ توفر مصادر الطاقة .

أن كل هذه الموارد وبالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي لمحافظة المثنى التي تتوسط لعدد من المحافظات العراقية وارتباطها بحدود دولية مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الأمر الذي يسهم في عملية سهولة ونجاح تسويق المنتجات الصناعية إلى المحافظات الأخرى والبلدان المجاورة لها وان هذه الأمور وغيرها يجعل الاستثمار في المحافظة يشكل أولوية وذا جدوى كبيرة للمستثمرين في ظل توفر الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي، ولتسليط الضوء أكثر على أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الصناعي في محافظة المثنى يمكن معرفته من خلال الجدول (3) الآتي:

**جدول (4)عدد الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الصناعي في محافظة المثنى** (دولار)

| ت | اسم المشروع | الموقع | الطاقة الإنتاجية | الكلفة التخمينية | المساحة دونم | تقنيات حديثة وجدوى اقتصادية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | ملح المائدة | قرب المملحة السماوة | 50 طن يومياً | 30 مليون | 25 دونم | تقنية البلورة الثلاثية الحديثة |
| .2 | الثرمستون | بادية السماوة 40 كم عن مركز المدينة | 50 مليون قطعة سنوياً | 30 مليون | 35 دونم | مواصفات قياسية |
| .3 | معمل لاكياس الورقية والبلاستيكية | بادية السماوة | 100 مليون كيس سنوياً | تحت الدراسة | 20 دونم | تعبئة المنتجات الزراعية والمواد الغذائية |
| .4 | تعبئة الشراب والعصائر | قضاء الوركاء | 2 مليون قنينة سنوياً | 5 مليون | 25 دونم | الجودة والرقابة الصحية |
| .5 | معمل الطابوق الفني | قضاء الخضر عبى بعد 25 كم غرباً | 100 مليون قطعة سنوياً | 35 مليون | 150 دونم | طابوق فني كهربائي |
| .6 | منتجات الألبان | قضاء الرميثة | 15 طن يومياً | 25 مليون | 15 دونم | الجودة والرقابة الصحية |
| .7 | تجميع المعدات الزراعية | قضاء الوركاء | مفتوح | 40 مليون | 30 دونم | حسب دراسة المستثمر |
| .8 | مصنع الصودا الكاوية والكلور | 30 كم جنوب غرب مدينة السماوة وقرب مملحة السماوة | 30 طن يومياً | 50 مليون | 25 دونم | تقنية الخلايا القضائية |
| .9 | السيراميك | بادية السماوة | مفتوح | تحت الدراسة | 50 دونم | مواصفات قياسية |

المصدر : جمهورية العراق ، المثنى ، هيئة استثمار المحافظة ، الخارطة الاستثمارية لمحافظة المثنى (2011 - 2014) ، سنة 2011 ، ص19 .

**3. قطاع الإسكان:** يمثل القطاع السكني احد أدوات الاستثمار الحقيقي لأنه يقوم عل أصول حقيقية وهما المباني السكنية و البنى التحتية والخدمات المرافقة لها وغيرها من (مفاصل الإسكان الأخرى)* لذا فأن الاستثمار في مجال السكن في محافظة المثنى من الاستثمارات المضمونة وذلك بسبب الطلب المرتفع والمتزايد على هذا النشاط في المحافظة وهذا يعود نتيجة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وتحسن الوضع ألمعاشي وخاصة بعد عام 2003، مما أدى إلى عدم تلبية العرض السكني لها. وان هذا الأمر دفع الحكومة المحلية وهيئة استثمار محافظة المثنى باتجاه اعتماد الاستثمار والترويج للفرص الاستثمارية في قطاع الإسكان في المحافظة لأجل حل هذه المشكلة وتلافي تفاقمها في السنوات المقبلة، حيث نجد المحافظة تحتاج ما بين (15 -20) ألف وحدة سكنية لغاية عام 2015 (1) والجدول (4) يوضح ذلك.

**الجدول( 5)الفرص الاستثمارية العقارية لغاية عام 2015(حسب القضاء او الناحية)في المثنى**

| ت | المنطقة | المجمعات | الوحدات السكنية | المتطلبات | المساحة (دونم) |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | مركز قضاء السماوة | 4 | 10000-8000 | تصاميم تراعي الجوانب الفنية والبيئية | 500 |
| .2 | مركز قضاء الرميثة | 2 | 4000-3000 | = | 200 |
| .3 | مركز قضاء الخضر | 1 | 3000-2000 | = | 150 |
| .4 | مركز قضاء الوركاء | 1 | 1500-1000 | = | 75 |
| .5 | مركز قضاء السلمان | 1 | 1000-500 | = | 50 |
| .6 | ناحية النجمي | 1 | 500 | = | 25 |
| | المجموع | | 15.000 – 20.000 لغاية2015 | | 1000 دونم |

المصدر : هيئة استثمار المثنى ،الخارطة الاستثمارية لعام (2011– 2014)، مصدر السابق - ص22

**4. القطاع السياحي:** يعد القطاع السياحي مصدراً مهماً من مصادر تكوين دخل الاقتصاد الوطني حيث يمكن الدولة أن تحدد مجالات كبير لعلمية الاستثمار في هذا القطاع مما يؤدي للاستغلال الأمثل لمقومات النهوض بالواقع السياحي في العراق من حيث استثمار وتوظيف الأموال الوطنية والأجنبية باتجاه مناطق جذب السياحي [17] وان مناطق جذب السياحي قد تكون تاريخية أو حضارية أو صرح ديني أو منطقة طبيعية، وتعتبر محافظة المثنى واحدة من أهم المحافظات العراقية التي تتميز بوجود هذه المقومات لجذب السياح ولكنها لم تستغل استثمارياً واهم هذه الأماكن:

أ. **المواقع الأثرية:** أثار الوركاء واسمها القديم (أوروك) والتي تقع إلى الشمال الشرقي من مركز محافظة المثنى، وتعد هذه المدينة احد أهم المعالم الأثرية التي توجد على أراضي المحافظة فهي خزين من التراث الذي يعود تاريخها إلى (6000) سنة ألاف سنة قبل الميلاد، حيث وجد فيها ما يثبت بأنها كانت عاصمة للحضارة السومرية في تلك الفترة التي اكتشفه الكتابة الأولى وسن القوانين وتشكيل أول برلمان في العالم لإدارة البلاد [18] وعلى الرغم من أهمية مدينة أوروك تاريخياً ألا أنها لوقتنا الحاضر لم يترك استغلالها كموقع سياحي بطريقة مخططة لها، لذلك فأن تطويرها كوجهه أثرية للسياح يعد احد الأهداف الرئيسية لغرض الاستثمار السياحي.

ب. **المواقع الطبيعية:** أن احد أهم المواقع الطبيعية في محافظة المثنى هي (بحيرة الساوة) والتي تعتبر من المظاهر الطبيعية المميزة في المحافظة وذلك لتكوينها الفريد إذ تقع في بادية السماوة الغربية وتبعد عن مركز المحافظة حوالي (35) كم2 وتكون مياه هذه البحيرة مالحة وتبلغ مساحتها حوالي (12.5)كم2 وطولها (4.75)كم وعرضها في أوسع نقطة هو (1.75) وعمقها يتراوح ما بين (4.2 – 5.5) متر، وتعد هذه البحيرة من اغرب البحيرات في العالم نظراً لما تتمتع به من مميزات تنفرد عن بقية بحيرات العالم ولعل من بين ابرز تلك المميزات ارتفاع مستوى المياه (5) أمتار عن مستوى سطح الأرض المجاورة لها ولهذا يصعب رؤيتها ألا من مسافات قريبة [19] ويعود بعدها التاريخي للبحيرة إلى واقعة الطوفان في عهد سيدنا نوح عليه السلام [20] مما يجعل البحيرة ذات عمق حضاري وتاريخي كبير ، لكن ما يلاحظ عليها في الوقت الحاضر هي مهملة ومهجورة، ألا أنها يمكن استغلالها هذه البحيرة لتكون محمية طبيعية وذلك عن طريق توجيه الاستثمارات في كافة مرافقها لأجل جذب السياح من كافة أنحاء العالم وهذا ما يكون له مردوداً ايجابياً على العراق عموماً والمثنى على وجه التحديد.

ومن المناطق الطبيعية الأخرى التي توجد في المحافظة هي منطقة (الوحاشية): وهي عبارة عن منطقة توجد فيها عيون مياه سطحية في بادية السماوة الجنوبية على بعد (22) كم شرق قضاء الخضر وتشكل هذه المنطقة موقعاً استثمارياً رائداً نظراً لما تحتويه المنطقة من عيون متدفقة للمياه العذبة .

كما توجد هناك وجهه سياحية محتملة في المحافظة وهي (ينابيع الوجاجية) التي تقع شرق قضاء السلمان على بعد (6) كم وقد كانت هذه الينابيع في الماضي تستخدم فقط لأغراض الزراعة لكن لأهمية هذا المكان أجريت الدراسات والبحوث حول الإمكانيات السياحية لهذه المنطقة، وأشارت لابد من القيام بتدخلات المشاريع الاستثمارية السياحية في هذا الموقع الطبيعي [21].

**ج. المواقع السياحية الدينية:** أن أهم المواقع الدينية الرئيسية الموجودة في محافظة المثنى هي خمسة جميعها موزعة في المنطقة المركزية الرئيسية، انظر الجدول رقم (5) ويقع بعضها بالقرب من مراكز التجمع السكاني الحضري، وبعضها الأخر في المناطق الريفية وهذا ما يعزز النشاط السياحي في المحافظة فيما لو استثمرت بشكل صحيح، من خلال بناء الفنادق السياحية والمجمعات التجارية و توفير الخدمات في كافة الجوانب.

**جدول (5)المواقع الدينية في محافظة المثنى**

| الأماكن الدينية | الموقع |
|---|---|
| مقام الخضر ( ع) | مركز قضاء الخضر |
| مقام الأمام المهدي (ع) | (1) كم شمال مركز مدينة السماوة |
| مقام النبي سليمان (ع) | الوركاء يبعد (5) كم عن مركز القضاء |
| مرقد السيد إبراهيم بن عبد الله بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي (ع) | يبعد (10) كم شمال مركز قضاء الرميثة |
| مرقد السيد احمد بن الأمام موسى الكاظم (ع) | الوركاء يبعد (8) كم عن مركز القضاء |

المصدر: هيئة استثمار محافظة المثنى، خارطة الاستثمار لمحافظة المثنى (2008 -2009 )، مصدر سابق، ص26 .

## الاستنتاجات

1. يوضح البحث أن للاستثمار أهمية كبيره وداعمة لإيجاد تنمية شاملة ومستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية لمحافظة المثنى وذلك في حال توفر البيئة والمناخ الملائم.
2. تمتلك محافظة المثنى موارد الطبيعية والبشرية تشكل ركيزة أو دعامة أساسية لخلق بيئة استثمارية جيدة.
3. كما يبين البحث هنالك غياب في الرؤيا الإستراتيجية لمستقبل وتوجيهات التخطيط الاقتصادية للمحافظة في مجال الاستثمار مما يولد حالة عدم اليقين من المستقبل للمستثمر.
4. هناك بعض العوامل والمعوقات وهي بمجملها طاردة للاستثمارات، ولاسيما في مجال البنى التحتية وهو ما تعاني منه محافظة المثنى، بالإضافة إلى البيروقراطية الادارية في دوائر الدولة الذي بدوره تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري، لذا فلابد من العمل على تقديم الإصلاحات لهذين العاملين ليكونان سنداً لعمليات جذب الاستثمارات .
5. كما يوضح البحث أن الاستثمارات العربية والأجنبية متذبذبة وضعيفة التوافد في السنوات الأخيرة على المحافظة أذا ما قورنت بحجم الاستثمارات المحلية، آذ بلغت نسبة حجم رأس المال المحلي لعام 2012 المستثمر في محافظة المثنى حوالي ( 100%) أما نسبة الأموال العربية والأجنبية لنفس العام هي(صفرا).
6. هنالك العديد من التحديات أو العوامل التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجو من الاستثمارات في محافظة المثنى، بحيث تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية جذب الاستثمارات للمحافظة سيما العوامل الاقتصادية والخدمية والأمنية .....الخ.

## التوصيات

1. العمل على توفير المناخ الإداري الملائم للاستثمارات من خلال القضاء على العوائق البيروقراطية في دوائر الدولة وكذلك إعطاء صلاحيات اكبر للحكومات المحلية في اتخاذ القرارات اللامركزية.
2. إيجاد بنيه أساسيه في محافظة المثنى وذلك بالإنفاق على البنى التحتية الأساسية بهدف تشجيع الاستثمارات، حيث إن ضعف وقصور البنى التحتية تعد من العوامل المسؤولة على ضعف الإقبال على الاستثمار، وهذا ما تعاني منه المحافظة.
3. تفعيل التناسق في الخطط المستقبلية بين هيئة استثمار المحافظة والوزارات ذات العلاقة حول المشاريع الاستثمارية.

4. تبني سياسة فاعله للترويج الاستثماري من قبل الجهات المختصة في المحافظة، والتي تقوم بإصدار النشرات والإعلانات وعقد الندوات داخل المحافظة وخارجها لعرض الفرص الاستثمارية في المحافظة على المستثمرين المحليين والأجنبي .

5. يعد الفساد الإداري والمالي من العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية والعربية في المحافظة لذا ينبغي تفعيل الأجهزة الرقابية وتعزيز بالكوادر النزيهة والمتخصصة والعمل بمبدأ الثواب والعقاب لتساهم في القضاء على البيروقراطية الإدارية أو الفساد الإداري والمالي الذي أصبح متفشياً في البلد في الآونة الأخيرة.

6. ضرورة أشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي لأن المحافظة بحاجة إلى نقل التكنولوجية المتقدمة فضلاً عن تطوير خبرات المستثمر المحلي .

**المصادر:**


**(1) د. محمد مطر، أدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2004، ص14 .**

**(2) Froyen Richard, macroe on mics theory and policies, 5 edition prentice Hall, USA, 1996, p.21.**

**(3) د. دريد كامل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2009 ، ص3 .**

**(4) د. علي لطفي، أدارة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، جامعة عين شمس، القاهرة – ديسمبر 2007 ، ص6.**

**(5) نفس المصدر، ص8.**

**(6) د. مايح شبيب الشمري، فاعلية الاستثمار في الاقتصاد العراقي وإمكانيات الإصلاح المستقبلي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (2)، العدد (8)، 2007، ص78.**

**(7) UNCID (2000) word INvesrment report 1999, New York , USA, p.267.**

**(8) د. سالم عبد الحسن رسن، البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (8)، ألسنه الرابعة، 2008، ص158**

**(9) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2003، الكويت، ص2-3 .**

**(10) د. محمد إبراهيم العامري، نغم حسين نعمة، إمكانية استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والطموح، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد الرابع، العدد (15)، 2007 ، ص85 .**

**(11) جمهورية العراق، محافظة المثنى، هيئة استثمار المثنى، قسم العلاقات العامة، 2013، بيانات غير منشورة.**

**(12) هيئة استثمار محافظة المثنى، قسم العلاقات العامة، المصدر السابق .**

**(13) جمهورية العراق، هيئة استثمار العراق، قانون الاستثمار رقم (13)، سنة 2006، ص11-12**

**(14)منظمة الشفافية العالمية، تقرير مؤشرات الفساد في دول العالم لعام 2012 متاح على الرابط http://www.transparency.org/cpi2012**

**(15) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية لعام (2013-2017) في العراق، بغداد وزارة التخطيط، 2013،ص40**

**(16) جمهورية العراق، هيئة استثمار المثنى، قسم النافذة الواحدة، بيانات غير منشوره ،2013**

*** تشمل مفاصل الإسكان الأخرى: الوحدات السكنية بضمنها الأرض، البنى التحية الفنية (الماء، الكهرباء، والصرف الصحي، مجاري الأمطار، والطرق والجسور) وكذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية (المدارس والمستشفيات ومناطق الترويح والمتنزهات والمناطق المفتوحة ...الخ)**

**(17) أ. د. فارس كريم بريهي، تطوير السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، (3) المجلد (2)، سنة2008 ، ص23 .**

**(18) احمد فضالة الجياشي، الوركاء فرص للاستثمار المستقبلي، هيئة استثمار المثنى، المجلة الاستثمارية المثنى، العدد(15)، سنة2012 ، ص50.**

**(19) د. صفاء جاسم الدليمي، بحيرة الساوة دراسة طبيعية بيئية سياحية، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 012 ، ص21-22.**

**(20) نفس المصدر ، ص23 .**

**(21) جمهورية العراق، محافظة المثنى، هيئة استثمار المحافظة، الخارطة الاستثمارية، لعام ( 2008 -2009 )، سنة 2008 ، ص27 .**